الإطار النظري

الفصل الثاني من اطروحة فيصل عمر

فهم الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في الدول النامية

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

تؤكد الأدلة التجريبية أن الجريمة الحضرية تتركز مكانيًا (شيرمان وآخرون، 1989؛ ويزبورد وآخرون، 2004؛ جونسون، 2010) . علاوة على ذلك ، تشير الأبحاث التجريبية (المُراجعة أدناه) إلى أن توزيع الجرائم يرتبط عادةً بخصائص كل من البيئة الاجتماعية والعمرانية . وقد سعت الأبحاث السابقة إلى فهم تأثير البيئة المباشرة على الجريمة وتقديم تفسيرات نظرية للعمليات التي تُنتجها . ويسود في هذا السياق منظوران نظريان : نظريات التفكك الاجتماعي و نظريات الفرص . فمن ناحية ، تسعى نظريات التفكك الاجتماعي إلى دراسة العلاقة بين معدلات الجريمة في الأحياء الحضرية والظروف الاجتماعية للمجتمعات . ومن ناحية أخرى، يسعى منظور نظريات الفرصة إلى التركيز على كيفية تأثير البيئات والمواقف البيئية المادية التي تُنشئ بنية فرصة إجرامية تُسهّل التفاعل بين الجاني والهدف المُحتمل . وقد أرشد منظورا التفكك الاجتماعي ونظريات الفرصة حجمًا كبيرًا من الأبحاث الإجرامية . ومع ذلك ، يُجرى جزء كبير من هذه الأبحاث في المدن الأوروبية و الأمريكية ، مع إيلاء اهتمام ضئيل أو معدوم لمدن البلدان النامية ، وخاصةً تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

وفي ظل هذه الخلفية ، تسعى هذه الأطروحة إلى استكشاف ما إذا كان يُمكن الاعتماد على النظريات الأوروبية - الأمريكية السائدة للجريمة الحضرية في تفسير الأنماط المكانية للجريمة في البلدان النامية مثل نيجيريا . يُحدد هذا الفصل السياق النظري للتحليلات التجريبية الاتية . وتتعلق الفرضيات التي سيتم اختبارها في هذه الأطروحة بقانون تركيز الجريمة في المكان ، ونظريات التفكك الاجتماعي ، ونظريات الفرصة . لذلك ، من المهم تقديم مراجعة شاملة للإطار النظري الذي تعمل فيه هذه النظريات ، وكذلك فهم واضح لكيفية تأثيرها على الدراسات السابقة حول الجريمة الحضرية . والهدف هو صياغة أسئلة وفرضيات بحثية رئيسية وتعزيزها ، وتحديد المتغيرات المناسبة للتحليل والتقييم ، تصميم منهجية بحث مناسبة .

تبدأ المراجعة بنظرة عامة على اتجاهات البحث المعنية بالأنماط المكانية للجريمة والبيئة الحضرية . يهدف هذا إلى توفير خلفية لتطور النظريات التي تهم هذه الأطروحة ، وتسليط الضوء أيضًا على نقاط التحول التي أعادت تشكيل كيفية دراسة الباحثين لمشاكل الجريمة الحضرية . يستعرض القسم التالي الأسس النظرية لنظرية التفكك الاجتماعي . ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أنه تم تجنب الخوض في مناقشة مطولة للآليات النظرية ، وترك هذه المناقشة حتى الفصل الخامس . هذا لإتاحة المجال لمناقشة أكثر تفصيلًا لتطور نظرية التفكك الاجتماعي والقضايا المفاهيمية التي حددت تطورها . يتناول القسم التالي منظور نظريات الفرصة ، وهو منظور يُناقش بمزيد من التفصيل تحت موضوعين مختلفين ، يركز الأول على كيفية وقوع الجريمة ، بينما يتناول الثاني كيف أثر هذا المنظور على مكافحة الجريمة والوقاية منها . وأخيرًا ، يُقدّم قسم الخاتمة مُلخّصًا لمحور الدراسات النظرية والتجريبية التي استعرضها هذا الفصل . كما يُسلّط الضوء على ندرة الأبحاث المتعلقة بالأنماط المكانية للجريمة الحضرية في البلدان النامية.

الجريمة والبيئة الحضرية

منذ القرن التاسع عشر، أبدى الباحثون الأوروبيون اهتمامًا بالغًا بدراسة الأنماط المكانية للجريمة . وفي مراجعتهم، أشار فايزبورد وآخرون (٢٠٠٩) إلى عدد من الدراسات الكلاسيكية التي أُجريت في القرن التاسع عشر، والتي شكلت أساسًا لدراسة الأنماط المكانية للجريمة . ورغم أن هذه الأعمال شكّلت دوافع لما تلاها ، إلا أن الكثير من التطورات النظرية والبحوث التجريبية التي حددت معالم هذا المجال لم تظهر إلا في أوائل القرن العشرين ، حيث برزت بشكل خاص في عشرينيات القرن الماضي ، بقيادة علماء جامعة شيكاغو (المعروفة أيضًا باسم مدرسة شيكاغو) . وقد مثّل تحول التركيز من دراسة تركز على الجاني لمشاكل الجريمة الحضرية إلى دراسة تتناول كيفية تأثير تركيبة البيئة على الجريمة والإجرام نقطة تحول مهمة .

على سبيل المثال ، تُقدم دراسة مناطق الأحداث في مدينة شيكاغو ، التي أجراها كليفورد شو وزملاؤه عام ١٩٢٩، بالتفصيل ولأول مرة في أمريكا ، علاقةً مثيرةً للاهتمام بين معدلات الجريمة وخصائص الأحياء السكنية (سيتم تناولها بمزيد من التفصيل في القسم التالي). وتُعد هذه الدراسة علامةً فارقةً في دراسة الجريمة الحضرية (وايسبورد وآخرون، ٢٠٠٩) ، حيث اقترح أندرسن (٢٠٠٦) أن تتبع الدراسة المعاصرة للأنماط المكانية للجريمة الحضرية هذا العمل . وقد اتجهت المحاولات المبكرة لشرح أنماط الجريمة ، بما في ذلك الأعمال الكلاسيكية لمدرسة شيكاغو، إلى تصور حدوث الجريمة من منظور الاتجاهات الاجتماعية . وكثيرًا ما تضمنت الجهود استكشاف الارتباطات بين معدلات الجريمة في المناطق الحضرية والعوامل التي تُحدد النسيج الاجتماعي للبيئة .

يميل فهم مشكلة الجريمة الحضرية في هذا السياق وحده إلى تجاهل تأثيرات العوامل والمواقف غير الاجتماعية الأخرى التي قد تُهيئ الظروف المواتية لحدوث الجريمة (كلارك، 1983). ولإدراك تأثير العوامل غير الاجتماعية في فهم مشكلة الجريمة الحضرية ، طُوِّر عدد من الحجج على مدى العقود الثلاثة الماضية . وقد نشأ هذا من وجهة نظر مفادها **أن الجريمة حدث يُفهم بشكل أفضل عند مراعاة جميع العناصر التي تُمكّن من حدوثه** . يشمل ذلك الجاني ، والضحية ، وتأثير المكان والزمان ، أو أي موقف آخر قد يسمح للجاني باستهداف الضحية . وقد تطورت نظريات الفرصة للجريمة على هذا المنوال . وكما سيُناقش بمزيد من التفصيل لاحقًا ، فإن منظور نظريات الفرصة هو منظور شامل لفهم مشكلة الجريمة الحضرية . كما أنها تُوفر الأساس لصياغة فعالة لاستراتيجيات منع الجريمة ومكافحتها .

نظرية الفوضى الاجتماعية

تنبع فكرة أن سكان المجتمع المنظم سيعملون معًا للحفاظ على النظام من أعمال عالم الاجتماع الفرنسي ديفيد إميل دوركهايم في تسعينيات القرن التاسع عشر. جادل دوركهايم (1893 [1984]) بأن المعتقدات المشتركة ، التي يُطلق عليها اسم الضمير الجماعي ، تلعب دورًا حيويًا في توحيد المجتمع نحو تحقيق الصالح العام - وبالتالي، يتم الحفاظ على النظام في هذا المجتمع . تنبع نظرية الفوضى الاجتماعية (شو وماكاي، 1942؛ 1969) من هذا المنظور. من الناحية النظرية ، تتعلق بكيفية تنظيم سكان الحي أنفسهم للحفاظ على النظام في مجتمعهم . تطورت هذه النظرية من عمل كليفورد شو وهنري ماكاي في كتابهما الصادر عام ١٩٤٢ بعنوان "جنوح الأحداث والمناطق الحضرية" . وهي نظرية متوسطة المستوى للجريمة ، تحاول تفسير الاختلافات بين المناطق في معدلات الجريمة عبر الأحياء السكنية الحضرية . درس شو وماكاي (١٩٤٢، ١٩٦٩) معدلات جنوح الأحداث عبر الأحياء الحضرية في مدينة شيكاغو و وجد أن حالات

الانحراف لم تتجمع في مناطق محددة فحسب ؛ بل كان التركيز أعلى في المنطقة الانتقالية الأقل شعبية في المدينة - وهي الأحياء التي تتميز بسكان غير مستقرين ، ومتنوعين عرقيًا ، ومنخفضي المستوى الاجتماعي والاقتصادي .

ولتفسير هذا النمط ، وضع شو وماكاي (1942؛ 1969) ثلاثة افتراضات : عدم الاستقرار السكاني يُعطل الشبكة الاجتماعية للمجتمع - أعضاء المجتمع غير المتجانس أقل قدرة على التواصل بفعالية مع بعضهم البعض ، أو على مشاركة أهداف وقيم معيارية مشتركة حول أنواع السلوك المناسبة وغير المناسبة - وسكان الأحياء ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض لديهم استثمارات أو موارد محدودة لتغيير محيطهم ، لكنهم يسعون إلى القيام بذلك بمجرد أن تتاح لهم القدرة . بجمع هذه الافتراضات معًا ، جادل شو وماكاي (1942؛ 1969) بأن التنظيم الاجتماعي للمجتمع يتعطل نتيجة لهذه الظروف الثلاثة ، وأن قدرة السكان على الإشراف على سلوك الأحداث وضبطه تضعف ، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف . ويتناول الفصل الخامس مناقشة مفصلة للآليات التي يُفترض من خلالها أن تؤثر هذه المصادر الخارجية للاضطراب الاجتماعي المجتمعي على الجريمة ، وكيف تم تقديرها في الدراسات السابقة ، وما إذا كانت ذات معنى في سياق هذه الأطروحة .

احتل منظور نظرية التفكك الاجتماعي مكانة مرموقة في الفكر الإجرامي ، ويُعد بلا شك أحد أكثر المناهج تأثيرًا في دراسة الجريمة الحضرية والاضطراب الاجتماعي (بورسيك، 1988) . وقد أحدث تغييرًا جذريًا في نهج دراسة الجريمة والانحراف (أكيرمان وموراي، 2004). لا تنظر النظرية إلى معدل الجريمة والانحراف في المناطق الحضرية من منظور أنماط سلوك الفرد ، وهو النهج التقليدي لعلماء الإجرام لفهم مشكلة الجريمة الحضرية في ذلك الوقت . وبدلاً من ذلك ، كان يُنظر إلى معدل الجريمة والانحراف في منطقة ما على أنه انعكاس لمستوى (التفكك) الاجتماعي في المجتمع . وقد مثّل ذلك نقطة تحول مهمة كان لها آثارا كبيرة على استراتيجيات منع الجريمة .

على سبيل المثال ، يُركز هدف سياسات منع الجريمة على تغيير البيئة المُولِّدة للجريمة بدلًا من تغيير سلوك المجرمين . ومع ذلك ، وبينما حظيت نظرية التفكك الاجتماعي باهتمام أكاديمي كبير في المرحلة المبكرة من تطورها ، فقد تراجع هذا الاهتمام من خمسينيات القرن الماضي إلى سبعينياته نظرًا لعدم تمكن الباحثين من إثبات صحة أعمال شو وماكاي . وهذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى نقص البيانات المناسبة (سامبسون وغروفز، 1989) وكذلك الأساليب البدائية لتحليل البيانات . في ذلك الوقت (كوبرين ووو، 2016). وشهدت الفترة التي بدأت في ثمانينيات القرن العشرين موجة من الاهتمام المتجدد ، مما أدى إلى تحسين النظرية وتوسيع نطاقها لتشمل بعض السمات التي لم تكن متصورة في المفهوم الأصلي لنظرية التفكك الاجتماعي (بورسيك، 1988؛ تيتل، 2000). على سبيل المثال، بنى سامبسون وغروفز (1989) على نموذج شو وماكاي (1969) لتوسيع نطاق نظرية التفكك الاجتماعي.

جادلا بأنه بالإضافة إلى عدم الاستقرار السكاني ، والتنوع العرقي ، والوضع الاجتماعي والاقتصادي كما افترض شو وماكاي (1969) ، فإن التفكك الأسري والتحضر هما أيضًا مصادر خارجية أخرى للتفكك الاجتماعي المجتمعي . الافتراض هو أنه فيما يتعلق بتأثير التفكك الأسري ، فإن الأسر ذات الوالدين توفر إشرافًا ورعاية متزايدة ليس فقط لأطفالها ، ولكن أيضًا للآخرين في المجتمع الأكبر (مقارنةً بالأسرة المفككة ذات الوالد الوحيد). ويُفترض أن مستوى التحضر، كمصدر للتفكك الاجتماعي، يُضعف شبكات الصداقة المحلية في المجتمع ، مما يؤدي إلى نقص المشاركة الاجتماعية في الشؤون المحلية (سامبسون وغروفز، 1989: ص 781-782) . وباستخدام بيانات من المسح البريطاني للجريمة (BCS) لاختبار النموذج الموسع

، قدم سامبسون وغروفز (1989) دعمًا لنظرية التفكك الاجتماعي - وهي أن الاختلافات بين المجتمعات في معدل الإجرام والوقوع ضحية تُعزى إلى حد كبير إلى التباين في مستوى التفكك الاجتماعي المجتمعي . في حين قدمت بعض الدراسات أدلة إضافية (مثل: فيسي وميسنر 1999؛ لوينكامب وآخرون، 2003)، لم تقدم دراسات أخرى سوى دعم جزئي لفرضية نظرية التفكك الاجتماعي (مثل: صن وآخرون، 2004؛ بروينسما وآخرون، 2013)، وهي نقطة سأعود إليها في الفصل الخامس.

على مر السنين ، واجهت نظرية التفكك الاجتماعي العديد من التحديات والانتقادات (بورسيك، 1988؛ كوبرين وويتزر، 2003؛ كوبرين ووو، 2016). وبينما تم حل بعضها بشكل كامل ، أو جزئيًا على الأقل ، ما يزال البعض الآخر قائمًا (كوبرين، 2009). على سبيل المثال ، تناول سامبسون وغروفز (1989) الانتقادات طويلة الأمد لتصميم الدراسة وكيفية اختبار فرضية نظرية التفكك الاجتماعي تجريبيًا . ومع ذلك ، لم يُحسم تعريف الحي السكني بعد - فهناك تناقض في أدبيات التفكك الاجتماعي حول ماهية الحي حقًا . ومع استمرار الباحثين في إجراء المزيد من البحوث حول آثار التفكك الاجتماعي للمجتمع وكيف يُفسر ذلك الاختلافات في معدلات الجريمة الحضرية بين الأحياء السكنية ، انبثقت وجهات نظر أخرى من فرضية هذه النظرية .

في الآونة الأخيرة ، طور سامبسون وآخرون (1997) مفهوم الفعالية الجماعية ، الذي يُعرّف بأنه التماسك الاجتماعي بين الجيران . الذي يؤثر على استعداد الفرد للتصرف نيابةً عن الآخرين لتحقيق منفعة جماعية . في ورقتهم البحثية ، درس سامبسون وزملاؤه العلاقة بين مستويات الفعالية الجماعية - المقدرة باستخدام مقياس يتضمن خمسة أسئلة يقيس كل منها التماسك الاجتماعي والرقابة الاجتماعية غير الرسمية على مستوى الحي السكني - ومعدلات السلوكيات الإجرامية العنيفة في الأحياء . تشير نتائجهم إلى أن الأحياء السكنية ذات المستويات الأعلى من الفعالية الجماعية تميل إلى أن تشهد معدلات أقل من جرائم العنف . تقدم دراسات تجريبية أخرى (مثل مورينوف وآخرون 2001؛ جيبسون وآخرون 2002) المزيد من الدعم لهذه النظرية . ومع ذلك ، فبينما أكدوا أنها قد تكون عاملاً مهمًا يساعد في تفسير التباين في جرائم العنف بين الأحياء السكنية ، لم يجد ماكسويل وآخرون (2011) أدلة تشير إلى وجود علاقة بين مستويات الفعالية الجماعية ومعدلات جرائم الممتلكات في مدينة شيكاغو . يُسلّط هذا الضوء على بعض القيود المحتملة للنظرية والتي يُمكن تناولها في أبحاثٍ أخرى .

نظريات الفرصة

هناك إطاران نظريان مهمان لهذه الأطروحة . كما ناقشنا ، يرى منظور التفكك الاجتماعي تباينًا في معدلات الجريمة عبر الأحياء الحضرية كنتيجةٍ للبنية الاجتماعية للمجتمع . يُركّز هذا المنظور على المستوى المتوسط المكان (مثل الحي) كوحدة تحليل . أما المنظور الآخر، وهو نظريات الفرصة ، **فيركز على تأثير البيئة المادية** . وبالتالي ، يُعنى هذا المنظور أكثر بالبيئة المباشرة (المستوى الجزئي للمكان ، مثل المنزل أو الشارع) والوضع الذي تقع فيه أحداث الجريمة . وقد شهدت العقود الأربعة الماضية تحولًا كبيرًا في الاهتمام البحثي من النهج الإجرامي التقليدي إلى منظور نظريات الفرصة . وهذا النهج أكثر شمولية ، إذ يُولي اهتمامًا للوضع الذي يُتيح وقوع أحداث الجريمة . ما تشترك فيه نظريات الفرصة ، والذي لا تشترك فيه نظريات الفوضى الاجتماعية ، هو تركيزها على أحداث الجريمة . أما نظرية الفوضى الاجتماعية ، فهي أقل صراحةً في توضيح أسباب وقوع الجريمة عند وقوعها ، إذ تُركز فقط على تفسير العمليات الاجتماعية التي تؤثر على قدرة المجتمع على ممارسة الرقابة الاجتماعية غير الرسمية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن تفسير الجريمة

من منظور نظريات الفرصة يتطلب فهم تكوين البيئة المادية والاجتماعية ، ومعرفة كيف يمكن أن توفر هذه البيئة الفرصة لارتكاب الجريمة. ظهرت نظريات عديدة في هذا الصدد ، وكما سيُناقش لاحقًا ، ساهمت في تعزيز فهمنا لكيفية وقوع الجرائم .

يشمل التطور النظري الأساسي لنظريات الفرصة عددًا من المواضيع ، على سبيل المثال ، ركزت نظرية النشاط الروتيني (كوهين وفيلسون، 1979) ونظرية نمط الجريمة (برانتينغهام وبرانتينغهام، 1981) على تفسير أحداث الجريمة من منظور نمط الحياة والتأثيرات البيئية ، بينما اهتم منظور الاختيار العقلاني (كورنيش وكلارك، 1986) أكثر بما يُرشد الجاني في اتخاذ القرار، وخاصةً (وليس حصريًا) على مستوى الحدث . ويشير لوبيز وفان نيس (2007) إلى أن هذه النظريات هي "النظريات المعاصرة الأكثر تأثيرًا في علم الجريمة البيئي" . كما قدمت وجهات نظر أخرى ، مثل المساحة القابلة للدفاع (نيومان، ١٩٧٣) أو منع الجريمة من خلال التصميم البيئي (جيفري، ١٩٧١)؛ ومنع الجريمة الظرفية (كلارك، ١٩٨٠)، أفكارًا وأطرًا مفاهيمية حول كيفية منع الجريمة . وبما أن كلًا منها سيُناقش هنا ، فقد استمرت التفسيرات المتعلقة بأسباب وتوقيت ومكان وقوع الجرائم في الظهور.

منظور الاختيار العقلاني

يُعدّ منظور الاختيار العقلاني في الواقع "أداةً استدلاليةً أو أداةً مفاهيميةً ، وليس نظريةً تقليديةً في علم الإجرام" (كورنيش وكلارك، 2008، ص 24). تُركز هذه الأداة المفاهيمية على شرح عملية اتخاذ الجاني للقرار . طُوّر هذا المنظور في الأصل كنظرية اقتصادية ، تُعرف أيضًا باسم نظرية الاختيار أو الفعل العقلاني، وطُبّقت في نمذجة عملية اتخاذ القرار لدى الفرد . تفترض النظرية الأصلية أن جميع الأفراد يُقيّمون التكلفة المحتملة لتصرفاتهم مقابل المكاسب المحتملة ، ويتصرفون بعقلانية عند اتخاذ قرار بشأن اتخاذ مسار عمل مُعين أم لا. وقد طُبّق هذا المنظور على دراسة السلوك الاجتماعي والاقتصادي للأفراد ، و وجد تطبيقات في العديد من مجالات العلوم الاجتماعية ، بما في ذلك علم الإجرام . كان انتشار نظرية الاختيار العقلاني في جميع تخصصات العلوم الاجتماعية هائلاً في ثمانينيات القرن الماضي (أكرز، 1990).

قدّم رون كلارك وديريك كورنيش مفهوم الاختيار العقلاني ، كما يُعرف اليوم ، إلى علم الإجرام في ثمانينيات القرن الماضي (ينظر كلارك وكورنيش، 1985؛ كورنيش وكلارك، 1986). مع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن الأبحاث حول كيفية وأسباب تصرف المجرمين بعقلانية تسبق هذه الفترة - برانتينغهام و وقد أورد برانتينغهام (1993أ) عددًا من هذه الأعمال . ومن الأمثلة الكلاسيكية الأخرى أعمال سيزار بيكاريا وجيريمي بنثام في القرن الثامن عشر (ينظر: أونوديوي وآخرون، 2004). وبينما كان تنظير فكرة الاختيار العقلاني في مجال علم الإجرام يسير بوتيرة ثابتة لبعض الوقت ، فمن المهم أيضًا ملاحظة أنه قبل سبعينيات القرن العشرين ، كانت هذه الفكرة "مُساءَة السمعة بين علماء الإجرام" (تيتل، 2000).

ويشير منظور الاختيار العقلاني (كلارك وكورنيش، 1985؛ كورنيش وكلارك، 1986؛ كورنيش وكلارك، 2008) إلى أن اتخاذ القرار الجنائي يعتمد على تصور الجاني للتكلفة والمكاسب المحتملة لارتكاب جريمة . يُنظر إلى المكسب المحتمل على أنه أي منفعة ناتجة عن ارتكاب جريمة . قد يكون هذا المكسب ماديًا ، مثل عائدات سرقة بنك ، أو إشباعًا شخصيًا ، مثل التخريب بغرض الانتقام . ويمكن النظر إلى تكلفة الجريمة بطرق مختلفة ، على سبيل المثال ، كأي خطر للقبض عليك ، أو مقدار الوقت أو الجهد البدني اللازم لارتكاب جريمة ، أو التكلفة المالية المحتملة المتكبدة في عملية ارتكابها .

قد ترتبط بعض التكاليف بعواقب محتملة ، مثل العقوبات الرسمية (مثل السجن) أو غير الرسمية (مثل إلحاق العار بالجاني) ، في حال القبض عليه . وقد أصبح هذا معروفًا في الأدبيات بتأثير الرادع . وبينما يُعتقد على نطاق واسع أن الخوف من العقاب له تأثير رادع كبير على اتخاذ القرار الجنائي (ناجين وباترنوستر، 1993؛ ليسكا وميسنر، 1999)، فمن المهم ، مع ذلك، ملاحظة أن مدى تثبيط هذا الخوف للجريمة ما يزال محل خلاف (أونوديوي وآخرون، 2004؛ ناجين، 2013). في الواقع، لا تدعم الأبحاث المتعلقة بهذا الأمر دائمًا هذا الافتراض (رايت وآخرون، 2004) . علاوة على ذلك ، تُعد الأدلة التجريبية الداعمة ضعيفة نظرًا لصعوبة قياس تأثير الردع (باترنوستر، 2010؛ أونوديوي وآخرون، 2004).

بشكل عام ، يحاول منظور الاختيار العقلاني تفسير عملية اتخاذ الفرد للقرارات بناءً على الخيارات التي تتيحها فرص ارتكاب الجرائم . وينتج قرار ارتكاب جريمة عن إدراك الجاني لجاذبية الهدف ، بالإضافة إلى مستوى المخاطرة المرتبطة بارتكابها (ناجين وباترنوستر، 1993) . وعلى الرغم من أن تطوير منظور الاختيار العقلاني ما يزال قيد التطوير (كلارك، 2008)، إلا أن هذا المفهوم قد أرشد العديد من الأبحاث المتعلقة بعملية السلوك الإجرامي (ينظر على سبيل المثال: روسمو، 2000؛ وورتلي وسمولبون، 2006).

ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أن المجرمين لا يتصرفون دائمًا بعقلانية (رايت وآخرون، 2004)، فقد يتجاهل البعض العواقب التي قد تنجم عن أفعالهم ، على سبيل المثال ، عند التصرف تحت تأثير المخدرات . ومع ذلك ، حتى لو تصرف المجرمون بعقلانية ، فقد لا يمتلكون المعرفة المثالية بكل موقف سينتج عن أفعالهم (كلارك وكورنيش، 1985) . بعبارة أخرى ، من الإنصاف القول **إن العقلانية لا تترجم دائمًا إلى إدراك** . ومن المهم أيضًا ملاحظة أن إدراك الفرد لفائدة وتكلفة ارتكاب الجريمة قد يختلف باختلاف ، على سبيل المثال ، نوع الجريمة المعنية . هذا المفهوم المتمثل في عد المجرمين مجرمين عقلانيين يتصرفون بعقلانية لم يتطور بعد بشكل كامل إلى نظرية راسخة في علم الإجرام . في الوقت الحالي، ما تزال هناك مجموعة من الافتراضات العملية التي يمكن أن تساعد في تحليل الظروف المؤدية إلى وقوع جريمة (كورنيش وكلارك، 2008).

نظرية النشاط الروتيني

من المسلّم به على نطاق واسع **أن زيادة الحرمان الاقتصادي تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة** . شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أمريكا زيادة هائلة في معدلات الجريمة ، ولتفسير ذلك ، عزا العلماء في ذلك الوقت (ومعظمهم من علماء الاجتماع) هذا الاتجاه إلى الحرمان الاقتصادي الشديد الذي اتسمت تلك الفترة . ومع ذلك ، ورغم التحسن الهائل الذي شهده الاقتصاد في السنوات التي تلت ذلك ، استمرت معدلات الجريمة في الارتفاع في أمريكا . وفي هذا السياق ، اقترح كوهين وفيلسون (1979) نهج النشاط الروتيني - وهو منظور بيئي يهدف إلى شرح كيفية تأثير التغيرات في الأنشطة اليومية للأفراد على معدلات الجريم ة.

ويشير نهج النشاط الروتيني (كوهين وفيلسون، 1979) إلى أن الجريمة المفترسة ، كما عرّفها جلاسر (1971)، تحدث عندما يواجه مجرم ذو دوافع هدفًا محتملًا في المكان والزمان في غياب وصاية كفؤة . وتقترح النظرية أن نمط النشاط الروتيني للأفراد يؤثر على معدل الجريمة من خلال التأثير على التفاعل بين هذه العناصر الثلاثة . وبالتالي ، فإن أي تغييرات في نمط حياة الناس من شأنها تسهيل تفاعل هذه العناصر الأساسية الثلاثة للنظرية ستزيد من احتمالية وقوع الجريمة . وهذا ينطبق على المدينة ، كما جادل كوهين وفيلسون (1979)، بغض النظر عن استقرار عدد الأهداف المحتملة أو المجرمين ذوي الدوافع . لذلك ، فإن

المعايير المجتمعية (مثل وجود عدد أكبر أو أقل من النساء في مكان العمل) التي تُشكل طريقة عيش الناس يمكن أن تؤثر على مدى تواتر هذه العناصر الثلاثة . ومن الإنصاف القول ، كما ذكر تيتل (2000):" سواءً اجتمعت هذه العناصر الثلاثة [مجرم بدافع، وهدف مناسب، وغياب وصي كفء] أم لا ، فمن المفترض أن يعكس ذلك كيفية إدارة الناس في سياق اجتماعي معين لحياتهم وممارستهم لأنشطة كسب عيشهم ."(ص 73)

باستخدام بيانات طولية للولايات المتحدة (بين عامي 1947 و1974)، اختبر كوهين وفيلسون (1979) فرضية نظرية النشاط الروتيني ، و وجدا أن تشتت الأنشطة بعيدًا عن الأسرة - المقدر بنسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (نسبة النشاط الأسري) - يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بمعدلات الجريمة . وقد وردت أدلة مماثلة في ورقة بحثية لاحقة (ينظر: فيلسون وكوهين، 1980) . طُرح نهج النشاط الروتيني في البداية كنظرية على المستوى الكلي ، ولكنه طُبق لاحقًا على دراسة الجريمة على المستوى الجزئي للمكان ، وهي نقطة سأعود إليها لاحقًا . طُرح هذا النهج في وقت لم يكن فيه النهج البيئي لفهم الجريمة يحظى بشعبية بين علماء الإجرام ، أو بالأحرى علماء الاجتماع الذين كانوا يهيمنون على الفكر الإجرامي آنذاك . ونتيجةً لذلك ، "رُفضت المقالة الأصلية [التي طرحت النظرية لأول مرة] من قِبل ست مجلات علمية رائدة" ، وغالبًا ما قوبلت بتعليقات لاذعة من المراجعين (ينظر: فيلسون، 2008: ص 72).

ومع ذلك ، فمنذ نشره قبل أكثر من ثلاثة عقود ، تطور نهج النشاط الروتيني (ويمكن القول) ليصبح من بين أكثر نظرية "التحكم البيئي" هي النظرية الأكثر تأثيرًا (إن لم تكن الأكثر) في علم الإجرام البيئي المعاصر . وقد شهدت هذه النظرية عددًا من التطورات . أبرزها إدخال مفهوم المتحكمين (إيك، 1995؛ فيلسون 1995) ، ومؤخرًا ، إعادة تعريف عنصر الوصاية في النظرية (هوليس وآخرون، 2013). على سبيل المثال ، أقر فيلسون (1995) بضرورة إدخال عنصر رابع يُسمى "الوسيط" الذي يمثل شكلًا من أشكال التحكم من جانب الجاني . ويستند هذا إلى افتراض أن الوسيط ، كالوالد أو المعلم ، يمكنه الإشراف على الجاني المحتمل ، مما قد يؤثر بدوره على نشاطه وسلوكه ، مما يزيد من احتمالية التزامه بالقانون (فيلسون، 2008). وبالتالي ، فإن تصرفات المُدبّرين قد تُعطّل الظروف اللازمة لوقوع الجريمة ، ما لم ينجح الجاني في الإفلات منهم أو من تأثيرهم . وقد طوّر إيك (2003) هذه الأفكار بشكل أكبر، مُقدّمًا مثلث المشكلة (المعروف أيضًا باسم مثلث الجريمة) ، الموضح في الشكل 2.1.

Figure 2.1: Crime triangle - Source: Clarke and Eck (2003)

يوضح مثلث الجريمة كيف يُمكن ربط عنصر الإشراف بكل عنصر من العناصر الثلاثة التي يجب أن تلتقي لوقوع الجريمة . في هذا السياق ، يتحكم المُدير في الجاني ؛ ويحمي الوصي الهدف من الجريمة ، بينما يُشرف المدير على مكان الجريمة . ويشير فيلسون (1995) إلى أن الجريمة تُصبح مستبعدة للغاية عند

تعزيز "الإشراف المباشر" على جميع العناصر الثلاثة . تجدر الإشارة إلى أن الوصي لا يُنظر إليه كشخص فقط ، مثل ضابط شرطة أو حارس أمن ، بل قد يكون أيضًا في شكل تكنولوجيا (مثل كاميرات المراقبة) أو غيرها من التأثيرات الرادعة . وقد لوحظ سوء فهم لماهية الوصي أو من هو في الأدبيات الإجرامية . على سبيل المثال ، أقرّ ماركوس فيلسون بأنه فيما يتعلق بالمفهوم الخاطئ حول من هو الوصي المؤهل ، "ليس كل من يستشهد بهذه النظرية مُصيبًا" (فيلسون، 2008: 71).

وبناءً على نقطة سابقة ، طُبّقت نظرية النشاط الروتيني على دراسة الجريمة على المستويين الكلي والجزئي للمكان . ويوضح بُعد المستوى الكلي لهذه النظرية ، كما هو موضح في المقال الأول (كوهين وفيلسون، 1979)، كيف تُسهّل بعض التغيرات الاجتماعية في المجتمع الأوسع التفاعل بين الأهداف المحتملة والمجرمين المُحفّزين (ينظر أيضًا: بينيت، 1991). على المستوى الجزئي، استُخدم إطار نظرية النشاط الروتيني لمعالجة أسئلة بحثية رئيسية تُركّز على سبيل المثال ، باستخدام عينة تضم أكثر من 100,000 ساكن في 13 مدينة أمريكية ، أوضح ميثي وآخرون (1987) كيف ترتبط الأنشطة الروتينية خارج المنزل - المقاسة بمعدل تكرار الأنشطة الليلية وما إذا كان الشخص لا يعمل بالقرب من المنزل - ارتباطًا إيجابيًا بخطر التعرض للضحية حتى عند التحكم في المتغيرات الديموغرافية الأخرى .

باختصار ، يرتبط نهج الأنشطة الروتينية لفهم اتجاه معدلات الجريمة إلى حد كبير بالتغيرات في أنماط حركة الأشخاص وكيف يؤثر ذلك على التقارب المحتمل بين الأهداف المحتملة والمجرمين المتحمسين، وهي نقطة يشير فيلسون (2008) إلى أن العديد ممن استشهدوا بهذه النظرية قد أغفلوها . يُفترض في هذا النهج، على سبيل المثال ، أنه عندما يكون عدد أكبر من الناس في القوى العاملة ، ستبقى العديد من المنازل بلا حراسة خلال ساعات العمل ، مما يُتيح فرصةً للمجرمين المتحمسين لاقتحام هذه المنازل دون خوف كبير من القبض عليهم . وبالمثل ، فإن أولئك الذين يخرجون من منازلهم بشكل متكرر (مثلاً للعمل ، أو للترفيه ، أو للتسوق) سيكونون أكثر عرضة للوقوع ضحية (مثل النشل والاعتداء).

نظرية أنماط الجريمة

كشرط لحدوث الجريمة ، تقترح نظرية النشاط الروتيني أن على الجاني أن يحقق هدفًا مناسبًا في غياب ولي أمر مؤهل . ويسهل هذا الشرط ، كما يوضح كوهين وفيلسون (1979)، من خلال أنماط الأنشطة اليومية للأفراد . وبالتالي ، فإنها تعني أن الجريمة ستقع في أماكن معينة ، حيث يتجمع الناس - بعضهم سيكونون جناة ، وبعضهم سيكونون أهدافًا مناسبة - في مواقع معينة نتيجة لأنشطتهم الروتينية . ومع ذلك ، فإن النظرية لا تحدد صراحةً أين أو متى أو كيف يلتقي المجرمون بأهدافهم أو يختارونها . بناءً على مناقشات الاختيار العقلاني ومنظورات النشاط الروتيني المعروضة في الأقسام السابقة ، طُوّرت نظرية أنماط الجريمة لمعالجة هذه الأنواع من الأسئلة .

في الواقع ، تُوفر نظرية أنماط الجريمة البُعد المكاني لنظرية النشاط الروتيني (جونسون، 2010). يُجادل برانتينغهام وبرانتينغهام (1981؛ 1993أ؛ 2008) بأن الجريمة نتاج عملية معقدة تتضمن عددًا من العناصر المتغيرة . هذه العناصر ليست ثابتة ، بل تتغير بسرعة في الزمان والمكان . لذا ، لفهم الجريمة ، علينا فهم كيفية تضافر هذه العناصر وتفاعلها في الزمان والمكان . نظرية نمط الجريمة (برانتينغهام وبرانتينغهام، 1981؛ 2008) يدرس كيف تُنشئ الأنشطة الروتينية للأفراد بنيةً لفرص الجريمة . يُدرك المجرمون فرص الجريمة ضمن "مساحات الوعي" الخاصة بهم - وهي أماكن يتعرفون عليها نتيجة حياتهم

اليومية العادية (غير الإجرامية) . وكما لاحظ جونسون وآخرون (2007)، فإن العديد من فرص الجريمة موجودة ضمن مساحة وعي المجرم .

على سبيل المثال ، قد يُنبه ترك نافذة مفتوحة على مصراعيها اللص المارّ إلى وجود فرصة جريمة . تتشكل مساحات الوعي هذه حول "عقد النشاط" الروتينية الرئيسية - وهي الأماكن التي يزورها الناس (سواءً كانوا مجرمون أو مُستهدفين) بشكل متكرر (على سبيل المثال ، المنزل ، أو مكان العمل ، أو مراكز التسوق ، أو المدارس ، أو الحانات المُعتادة ، إلخ) ، وعلى طول "المسارات" - وهي الروابط التي يتبعونها للوصول إلى تلك الأماكن . تشير نظرية أنماط الجريمة (برانتينغهام وبرانتينغهام، 1981؛ 2008) إلى أنه أثناء ممارسة الناس لنشاطهم اليومي الروتيني ، من المرجح أن يحدث التقاء الهدف المحتمل والمجرم المُحفَّز حول نقاط النشاط الرئيسية وعلى طول المسارات ، وهي نقطة سأعود إليها .

ولأن المجرمين لا يستطيعون استكشاف (نظريًا) إلا فرص الجريمة التي يدركونها ، فمن المرجح أن يختاروا أهدافًا حول نقاط النشاط تلك وعلى طول المسارات التي تقع ضمن نطاق وعيهم (ينظر: رينجرت وواسيلشيك، 1985؛ فيني، 1986؛ غابور وآخرون، 1987؛ بيرناسكو وآخرون، 2013). وبالتالي ، يكون الناس أكثر عرضة لتجربة الجريمة بالقرب من عُقد أو مسارات النشاط الروتيني التي يتشاركونها مع المجرمين المُحفَّزين . وبما أن نظرية أنماط الجريمة تفترض أيضًا أن الجريمة تحدث عند تقاطع مساحة وعي المجرم وعُقد نشاط الهدف المُحتمل أو المسارات التي تربط بينهما ، فإن التركيز على نقطة سابقة يُشير إلى أن المناطق التي تجذب عددًا كبيرًا من الناس تكون أكثر عرضة لارتفاع معدلات الجريمة.

وتتبادر إلى الذهن بسهولة عُقد النشاط الروتيني التي يرتادها عدد كبير من الناس ، مثل مناطق التسوق والطرق المزدحمة أو مناطق الترفيه الشعبية . تجمع هذه الأماكن بين الأهداف المُحتملة والمجرمين المُحفَّزين من خلال أنشطتهم الروتينية اليومية . وبالنظر إلى كيفية تشكيل عُقد النشاط المختلفة لفرص الجريمة بشكل عام ، حدد برانتينغهام وبرانتينغهام (1995) أربعة أنواع رئيسية من البيئات الحضرية : مُولِّدات الجريمة ، وجاذبات الجريمة ، والمواقع المحايدة للجريمة ، ومُولِّدات الخوف . تُعدّ أماكن توليد الجريمة ، مثل مراكز التسوق أو مناطق الترفيه ، أماكن تجذب أعدادًا كبيرة من الناس لأسباب مشروعة ، ويكون بعضهم من المجرمين . تُهيئ هذه المناطق ظروفًا مواتية لبعض أنواع الجرائم ، حيث يستغلّ المجرمون الفرص السانحة التي تتاح لهم ، على سبيل المثال ، الاحتيال . يمكن عد أماكن جذب الجريمة أماكن توفر فرصًا معروفة للجريمة (مثل أسواق المخدرات) ، والتي يسافر إليها المجرمون لغرض وحيد هو الانخراط في الجريمة .

ستشهد هاتان البيئتان معدلات أعلى للجريمة ، على الرغم من أن البيئات المُولِّدة للجريمة ستعاني من معدلات أقل لكل فرصة . أما البيئة الثالثة ، وهي موقع محايد للجريمة ، فهي ليست مواتية لارتكاب جريمة معينة ولا تُتيح فرصًا معروفة للجريمة . عادةً ما يرتكب الجريمة في هذا النوع من البيئات أشخاص من الداخل (أشخاص يُعدون جزءًا من تلك البيئات ، مثل خادمة المنزل) . أما النوع الرابع من البيئات ، وهو مُولِّد الخوف ، فهو بيئة تجعل الناس يخشون الوقوع ضحية .

ومع ذلك ، فإن هذه الأماكن ليست بالضرورة محفوفة بالمخاطر، بل إنها تخلق شعورًا بالتعرض للجريمة ، والذي يختلف باختلاف الفئات العمرية والجنس والطبقة الاجتماعية (هيل، 1996) ، نتيجةً للضعف المُتصوَّر . حظيت فرضية نظرية أنماط الجريمة بدعم تجريبي . وكما يشير كروموبل وآخرون (1991) ، على سبيل المثال ، يعيش ضحايا السطو بالقرب من الأماكن التي يقضي فيها المجرمون معظم حياتهم غير الإجرامية . وبالمثل ، يميل اللصوص إلى اختيار أهداف ضمن نطاق وعيهم ، وخاصةً بالقرب من منازلهم

(جونسون وآخرون، 2007؛ بلوك وبرناسكو، 2009؛ تاونسلي و... سايدبوتوم، ٢٠١٠)، مستكشفين الفرص التي يدركونها أكثر من غيرها ، ربما لتقليل الشكوك المرتبطة باستهداف الأماكن التي لا يعرفونها . ومع ذلك ، يتخذ القرار الجنائي نمطًا معينًا يعتمد على مستوى معرفة الجاني بملائمة الهدف المحتمل . ونتيجة لذلك ، لا يُستهدف جميع الأهداف ضمن نطاق وعي الجاني ؛ بل يجب أن يعدها الجاني مناسبة (برانتينغهام وبرانتينغهام، ١٩٩٣ب) .

مكافحة الجريمة والوقاية منها

ظهرت وجهات نظر عدة تقترح طرقًا يمكننا من خلالها منع الجريمة من خلال تعديل البيئة التي نعيش فيها (على سبيل المثال، جيفري، ١٩٧١؛ نيومان، ١٩٧٢؛ كلارك، ١٩٨٠) . قد يكون ذلك من خلال القضاء على العناصر الإجرامية في الأماكن المعرضة للجريمة ، أو بتعبير آخر، تغيير الوضع الذي يسمح للمجرم بارتكاب جريمة معينة . يعرض هذا القسم وجهات النظر المعنية بمنع الجريمة ومكافحتها ، بما في ذلك التفسيرات النظرية لما يحدث في أعقاب مبادرة وقائية ناجحة .

تعود الرغبة في الحد من فرص الجريمة من خلال إدخال تعديلات على بيئتنا المادية إلى قرون مضت ، إلا أن البحث في هذا المجال حديث العهد نسبيًا . ومن بين الأعمال التي أُجريت حتى الآن ، كان منظوران هما : منع الجريمة من خلال التصميم البيئي (ينظر جيفري، 1971؛ نيومان، 1972؛ موفات، 1983؛ كرو، 2000) ومنع الجريمة الظرفية (ينظر كلارك، 1980؛ كلارك، 1983؛ كلارك وهوميل، 1997؛ كورنيش وكلارك، 2003) - الأكثر تأثيرًا . وكما أقر كلارك (1997) ، فإن هذين المنظورين يعتمدان نهجًا مشابهًا إلى حد ما لكيفية معالجة منع الجريمة ومكافحتها - فعلى الرغم من أن هذه الأعمال وُضعت في البداية بشكل مستقل ، إلا أن تطورها حدث في الفترة نفسها تقريبًا . عمومًا ، تسعى مناهج علم الجريمة البيئي هذه إلى الحد من فرص وقوع الجريمة من خلال تغيير استراتيجي للعوامل الظرفية أو البيئات المادية التي يُحتمل وقوع الجريمة فيها . ويُمثل هذا تحولًا عن النهج الإجرامي التقليدي لمكافحة الجريمة والوقاية منها ، والذي يُركز على تغيير سلوكيات المجرمين.

منع الجريمة من خلال التصميم البيئي

صاغ سي. راي جيفري مصطلح منع الجريمة من خلال التصميم البيئي (CPTED) في كتابه الصادر عام ١٩٧١ والذي يحمل الاسم نفسه . على الرغم من تجاهل عمل جيفري (١٩٧١) إلى حد كبير طوال سبعينيات القرن الماضي ، عدّل العديد من الباحثين هذا المصطلح (على سبيل المثال: نيومان، 1972؛ موفات، 1983) للإشارة إلى استراتيجيات منع الجريمة التي تُركز على التصميم الفعال للبيئة المبنية للحد من فرص وقوعها . وفي الوقت نفسه تقريبًا الذي نُشر فيه عمل جيفري ، نشر أوسكار نيومان كتابه عام 1972 بعنوان "الفضاء القابل للدفاع"، والذي جادل فيه بأن المكان يصبح أكثر أمانًا عندما يشعر السكان بملكية أو إقليمية يمكنهم التصرف بناءً عليها . يُمكّن التحديد الواضح للمساحات من تنظيم من يجب رؤيته ومن لا يجب رؤيته في تلك الأماكن . وهذا يسمح للسكان بتحديد الغرباء ومواجهتهم ، وبالتالي (نظريًا) يُقلل من معدل الجريمة في هذه المناطق .

وقد حظيت هذه الفكرة باهتمام كبير وكان لها تأثير كبير على مشاريع الإسكان في أنحاء كثيرة من العالم (كلارك، 1997) . بناءً على مفهوم نيومان للمساحة القابلة للدفاع ، اقترح موفات (1983) أن ستة مكونات تُميز فكرة منع الجريمة من خلال التصميم البيئي ، وهي : الإقليمية ؛ والمراقبة ؛ والتحكم في

الوصول؛ والصورة/الصيانة ؛ ودعم النشاط؛ وتقوية الهدف (ينظر الشكل 2.2 للتوضيح). والفكرة هي أنه عند تحقيق هذه المكونات الستة بالكامل ، سيشعر المجرمون بأنهم تحت مراقبة صارمة وأكثر عرضة للاعتقال ، مما سيجعل المنطقة أقل جاذبية .

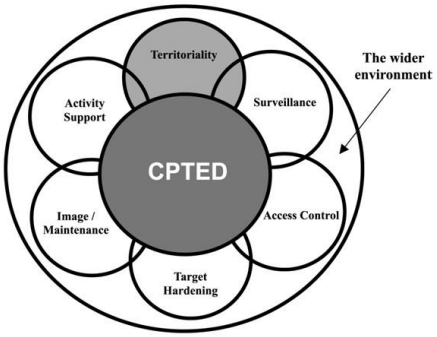

Figure 2.2: Key components of CPTED (Adapted: Moffat, 1983, p. 23)

المكون الأول لـ CPTED هو الإقليمية ، التي تُعد شعورًا بالملكية يشجع مالكي المساحة على تحدي وجود أي غريب . على الرغم من أن هذا المكون يختلف باختلاف الثقافات والفئات الاجتماعية (ميري، 1981) ، إلا أنه أكثر فعالية على المستوى المحلي (راتكليف، 2003) . المكون التالي هو المراقبة . لطالما عد هذا المكون عاملًا رئيسيًا في الحد من خطر الجريمة (كوزن وآخرون، 2005) . من الواضح أن معظم المجرمين لا يرغبون في أن يتم القبض عليهم ، وأن المراقبة الدقيقة للمنطقة ، سواءً كانت طبيعية (مثل وجود المزيد من الأشخاص في الشارع) أو مراقبة منظمة (مثل كاميرات المراقبة ، وحراس الأمن) ، تزيد من هذا الخطر . على سبيل المثال ، تستند فكرة جاكوب (1961) عن "مراقبة الشارع" إلى فكرة أن المراقبة الطبيعية التي يوفرها السكان المحليون ستقلل من معدل الجريمة والسلوكيات المعادية للمجتمع في منطقة ما . كما سينخفض خطر الجريمة في منطقة ما بوجود نظام مراقبة منظم ، مثل وجود حراس أمن في المنطقة (كلارك وآخرون، 1991)، وتركيب كاميرات مراقبة تلفزيونية مغلقة (بوينر، 1988؛ ويب ولايكوك، 1992) والإضاءة بعد حلول الظلام (بينتر، 1991؛ فارينغتون وويلش، 2002).

ومن المكونات المهمة الأخرى لـ CPTED التحكم في الوصول . في الواقع ، يُعد هذا من أقدم التقنيات المعروفة بارتباطها بمنع الجريمة (برانتينغهام وبرانتينغهام، 1993ب) . يُقلل التحكم في الوصول من احتمالية اطلاع المُجرم على فرص ارتكاب الجرائم في منطقة ما . تشير الأبحاث الحديثة (على سبيل المثال: إيكبلوم، ٢٠٠٢؛ أرميتاج، ٢٠٠٧) إلى أن المناطق ذات الوصول غير المُقيد تكون أكثر عرضة لمعدلات جريمة أعلى من المناطق ذات التحكم الفعّال في الوصول . يُمثل دعم الأنشطة العنصر الرابع في برنامج CPTED. فنوع النشاط الذي يُمارس في منطقة ما له تأثير على خطر وقوع الجريمة . تؤدي الأنشطة غير الآمنة (مثل الأنشطة التي تنطوي على الكثير من المال) إلى ان يزيد خطر الجريمة ، بينما تكون مناطق الأنشطة الآمنة (مثل المناطق السكنية) أقل جاذبية للمجرمين . ويتضح تأثير هذا العنصر من عناصر CPTED بشكل أفضل باستخدام المثال أدناه ، كما ذكر كورنيش وكلارك (2008): "عندما سُئل ويلي ساتون عن سبب سرقته للبنوك ، أجاب : "لأن المال موجود هناك" (كوشيو، 1997)" (ص 21).

يتعلق عنصر الصورة / الإدارة بكيفية تأثير مظهر البيئة المبنية أو حالتها المادية على خطر الجريمة . على سبيل المثال ، قد تدل البيئة غير المنظمة ، كوجود رسومات على الجدران أو إلقاء النفايات العشوائي ، على عدم اهتمام أحد أو على الأقل استعداده لمواجهة أي سلوك غير مرغوب فيه في المنطقة ، مما قد يجذب المجرمين القريبين (تايلور وغوتفريدسون، 1986). ويشرح ويلسون وكيلينغ (1982) هذا الادعاء الذي يُطلقان عليه اسم "**نظرية النافذة المكسورة**". وتتمثل الفرضية في أنه عندما تُترك نافذة مكسورة في مبنى دون إصلاح ، فسيتبعها المزيد لأن لا أحد يهتم .

وأخيرًا ، يُعد تعزيز الأهداف العنصر السادس في .CPTED وقد لاحظ كوزينز وآخرون (2005) أنه على الرغم من استمرار الخلاف حول ما إذا كان تعزيز الأهداف يُعد عنصرًا من عناصر CPTED أم لا ، إلا أنه يلعب دورًا مهمًا في مكافحة الجريمة والوقاية منها . يُصعّب هذا العنصر وقوع الجريمة (على سبيل المثال ، استخدام الأقفال والأبواب الأمنية ، إلخ) مما يزيد من جهد الجاني في عملية ارتكاب الجريمة . وقد وُجد أن هذا العنصر من عناصر منع الجريمة الظرفية فعال في الحد من الجريمة ، لا سيما في الأبحاث التي أُجريت في المملكة المتحدة (تيلي وويب، 1994؛ بود 1999؛ أرميتاج، 2004؛ هيرشفيلد وآخرون، 2010).

منع الجريمة الظرفية

يُعدّ مفهوم منع الجريمة الظرفية (كلارك، 1983) منظورًا في علم الجريمة البيئي يُركز على شرح كيفية الحد من الجريمة من خلال تغيير العوامل الظرفية . والمبدأ التوجيهي لهذا المنظور هو أن الفرصة هي السبب الجذري لوقوع الجريمة . فإذا أُزيلت هذه الفرص ، ستنخفض الجريمة بشكل كبير. هذه الفكرة ، كما أقر كلارك (2008)، متجذرة بعمق في نظريات علم الجريمة البيئية الأخرى ، وخاصة منظور الاختيار العقلاني (كورنيش وكلارك، 1986) ، ونظرية النشاط الروتيني (كوهين وفيلسون، 1979)، ونظرية نمط الجريمة (برانتينغهام وبرانتينغهام، 1981). تتولد فرص الجريمة في أنواع مختلفة من البيئات الحضرية ، مما ينتج عنه مواقف متنوعة تشمل كلاً من الجاني الدافع والهدف المحتمل (برانتينغهام وبرانتينغهام، 1995) ، والفكرة هي أن تقليل هذه الفرص سيقلل من حجم الجريمة في مثل هذه البيئات (كلارك، 1997؛ كلارك، 2005).

يميل نهج منع الجريمة الظرفية إلى معالجة هذا الأمر، وقد طُوّرت تقنيات مختلفة على مدار الثلاثين عامًا الماضية - صنّف كلارك (1983) في البداية تدابير الوقاية إلى ثلاث فئات ، وهي : المراقبة ؛ وتقوية الهدف؛ والإدارة البيئية . وقد عُدّلت هذه إلى ست عشرة تقنية (ينظر: كلارك وهوميل، 1997)، ومؤخرًا إلى خمس وعشرين تقنية مُصنّفة ضمن خمسة مجالات واسعة ، وهي: (1) زيادة الجهد ؛ (2) زيادة المخاطر ؛ (3) تقليل المكافأة ؛ (4) تقليل الاستفزازات و(5) إزالة الأعذار (ينظر: كورنيش وكلارك، 2003).

من منظور الاختيار العقلاني (كورنيش وكلارك، 1986)، تُعدّ الفرص التي تتطلب جهدًا كبيرًا أقل جاذبيةً للمجرمين المحتملين (ينظر على سبيل المثالي: هيرشفيلد وآخرون، 2010). تهدف المجموعة الأولى من تقنيات منع الجريمة الظرفية إلى زيادة الجهود التي يبذلها المجرم عند ارتكاب جريمة . وتوجد أدلة تدعم فعالية هذه التقنية في الحد من الجريمة ، مثل تشديد الرقابة على الأهداف (ينظر: كوزينز وآخرون، 2005؛ هيرشفيلد وآخرون، 2010) والتحكم في الوصول (إكبلوم، 2002؛ أرميتاج، 2007). وتستند التقنية التي تُركز على زيادة خطر ارتكاب الجريمة إلى فكرة الوصاية الكفؤة . لا يرغب المجرمون في أن يُقبض عليهم أو يواجهوا مقاومة شديدة من الشخص المستهدف ، ويمكن أن تُسهم زيادة هذا الخطر في الحد من الجريمة .

بما أن معظم الجرائم تأتي بفوائد ، سواءً مادية أو إشباعًا لرغبة ، فإن تقليل هذه الفوائد (وفقًا لهذا المنظور) سيُثبط الجريمة . تُركز المجموعتان الأخيرتان من التقنيات (الحد من الاستفزاز وإزالة الأعذار) على معالجة مُحفزات الانفعال . يقل احتمال ارتكاب الناس للإساءة عند تقليل الاستفزاز (كلارك، 2008). على سبيل المثال ، يُقلل الوقوف في طوابير للحصول على الخدمات من الخلافات بين العملاء والتصريحات الاستفزازية التي قد تُؤدي إلى الفوضى . في حين أن المُجرمين يحاولون دائمًا تبرير أفعالهم (كورنيش وكلارك، 2008)، فإن خلق مواقف تُبطل الأعذار سيُقلل من قدرة المُجرم على تبرير أفعاله . ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع قواعد واضحة للغاية . على سبيل المثال ، تُلغي لافتة "ممنوع الوقوف" فرص استغلال مُخالفي ركن السيارات لجهلهم بالقانون لتبرير أفعالهم . في هذه المرحلة ، من المهم ملاحظة أن التدخل ضد الجريمة مُحدد ، بمعنى أن العوامل الظرفية التي تزيد من احتمالية وقوع الجريمة قد تختلف عبر المكان والزمان ، حتى بالنسبة لنفس نوع الجريمة .

بشكل عام ، يعتمد نهج منع الجريمة الظرفية للحد من الجريمة على السياق . بعبارة أخرى ، تعتمد تقنيات منع الجريمة الظرفية في الغالب على المكان والزمان ونوع الجريمة - مع التركيز على تقليل فرص الجريمة من خلال فهم شامل للموقف الذي يُسببها . ومع ذلك ، فإن أحد الانتقادات الموجهة لمنع الجريمة الظرفية ، كما أشار كورنيش وكلارك (2003) ، هو أن هذا النهج لا يُعالج ما يُسمى السبب الجذري للإجرام (تغيير دوافع الجاني) ، وبالتالي لن يكون للتدابير الوقائية أي تأثير على الانخفاض العام في معدلات الجريمة . وقد تم دحض هذا النقد (ينظر: كلارك ووايزبورد، 1994؛ جيريت وباورز، 2009)، وهي قضية سيتم مناقشتها في القسم التالي .

نزوح الجريمة وانتشار مكافحة الجريمة

لقد بيّنت وجهات نظر علم الجريمة البيئي ، التي خضعت للاستعراض في هذا الفصل ، (نظريًا) العوامل التي تُؤثر على عملية اتخاذ الجاني للقرار (منظور الاختيار العقلاني) ، وكيفية وقوع أحداث الجريمة (نهج النشاط الروتيني ونظرية أنماط الجريمة) ، وكيف يُمكن منع هذه الأحداث أو السيطرة عليها (الوقاية من الجريمة الظرفية والوقاية من الجريمة الظرفية) . بالإضافة إلى ذلك ، أشارت العديد من الأبحاث التجريبية المتعلقة بمنع الجريمة ومكافحتها ، المذكورة هنا ، إلى أدلة على أن برامج التدخل لها آثارا إيجابية على الحد من فرص وقوع الجريمة . ومع ذلك ، هل ستساهم مبادرات التدخل هذه في الانخفاض العام في معدلات الجريمة ؟ كيف يمكن للجاني المُحفّز أن يتفاعل في أعقاب مبادرة تدخل ناجحة ؟

برز منظوران بشأن هذه الأسئلة - أحدهما يتعلق بنزوح الجريمة والآخر بتوسيع نطاق فوائد مكافحة الجريمة . بالنظر إلى حجة إزاحة الجريمة أولًا، يجادل البعض بأن تدابير التدخل الظرفية ستنقل الجريمة من مكان أو وقت أو هدف معين فقط (حيث يوجد برنامج تدخل) إلى آخر (ربما حيث لا يوجد)، أو، إن أمكن ، ستدفع الجاني إلى التحول من شكل من أشكال الإجرام إلى آخر (ينظر: جابور، 1990). والافتراض هو أنه حتى عندما تقل فرصة ارتكاب الجريمة في مكان معين ، فإن دوافع الجاني ستبقى كما هي . بعبارة أخرى ، **لن تعالج مبادرات التدخل ما يسمى بالسبب الجذري للإجرام** . وبالتالي ، سيسعى الجاني المتحمّس إلى استكشاف فرص أخرى للجريمة ربما لم تتأثر بمبادرة التدخل . وإذا حدث ذلك ، فلن يكون لتدابير التدخل أي تأثير صافٍ على خفض المعدلات الإجمالية للجريمة . يمكن أن يتخذ انتقال الجريمة ستة أشكال محتملة (ينظر: حكيم وورينجرت، 1981؛ بار وبيز، 1990؛ هيسلنج، 1994؛ باورز وجونسون، 2003) تشمل:

- مكاني - نقل حدث الجريمة من مكان إلى آخر

- زمني - حيث يُمنع، على سبيل المثال، وقوع الجريمة خلال النهار فقط لوقوعها في الليل
- تكتيكي - عندما يستخدم الجاني أسلوبًا مختلفًا في ارتكاب جريمة مقصودة
- الهدف - يشير إلى تغيير في الهدف المقصود نوع الجريمة
- عندما يتنقل الجاني بين الجرائم (مثلاً: من السطو إلى السرقة من المتاجر).
- عندما ينتهز الجاني فرصة ارتكاب جريمة تركها وراءه مجرم آخر، على سبيل المثال، تم القبض عليه.

بالنسبة للأشكال الستة لنزوح الجريمة المذكورة أعلاه ، كان النزوح المكاني هو الأكثر شيوعًا في أدبيات البحث (إيك، 1993؛ جونسون وآخرون، 2014). حدد حكيم ورينجرت (1981) الأشكال الخمسة الأولى للنزوح ، بينما قدم بار وبيز (1990) الشكل السادس . من المهم الاعتراف بأنه ، كما فشلت العديد من الدراسات في كثير من الأحيان ، من الممكن حدوث أكثر من شكل واحد من أشكال نزوح الجريمة في وقت واحد (هيسلينج، 1994) . على سبيل المثال ، يمكن للص تغيير موقعه (مثل الانتقال إلى حي آخر)، ووقته (مثلاً من الصباح إلى المساء)، والتبديل بين الجرائم (مثلاً من الاقتحام إلى السرقة من السيارة) في آنٍ واحد.

ونظراً لما سيحدث نظرياً في أعقاب التدخل ، يقترح كلارك ووايزبورد (1994) عكس ذلك تماماً لظاهرة إزاحة الجريمة ، والتي أصبحت تُعرف الآن في الأدبيات باسم "انتشار فوائد مكافحة الجريمة" . ويفترض هذا المنظور أن التدابير الوقائية الظرفية لن تُقلل فقط من فرصة وقوع الجريمة في المنطقة المستهدفة ، بل سيتجاوز تأثيرها مناطق التدخل المقصودة ، مما يُسهم في الانخفاض العام في معدلات الجريمة (ينظر: كلارك ووايزبورد، 1994) . هناك عمليتان أساسيتان تدعمان فكرة انتشار فوائد مكافحة الجريمة – الردع ، الناتج عن شعور الجاني بعدم اليقين بشأن مستوى زيادة خطر ارتكاب الجريمة ، والتثبيط ، عندما يرى الجاني أن مكافأة الجريمة لم تعد تستحق المخاطرة أو الجهد اللازم لنجاحها .

وقد جذبت ظاهرتا انتقال الجريمة وانتشار فوائد مكافحة الجريمة اهتمامًا بحثيًا كبيرًا (على سبيل المثال: بار وبيز، 1990؛ إيك، 1993؛ هيسلنج، 1994؛ باورز وجونسون، 2003؛ غيريت وباورز، 2009؛ جونسون وآخرون، 2012) . كما ذُكر سابقًا ، ركزت العديد من الدراسات على النزوح المكاني ، حيث بحثت في مدى مساهمة تدابير الوقاية الظرفية في نزوح الجريمة ، وما إذا كانت هذه الظواهر ستؤثر على الانخفاض الصافي في معدلات الجريمة . وتتمثل النتيجة الأكثر ثباتًا من هذه الدراسات في أنه على الرغم من احتمالية حدوث النزوح ، إلا أن تأثيره على الانخفاض الصافي في معدلات الجريمة جزئي فقط (على سبيل المثال، ينظر: إيك 1993؛ هيسلينغ 1994؛ غيريت وباورز، 2009؛ باورز وآخرون، 2011؛ جونسون وآخرون، 2012؛ تيليب وآخرون، 2014).

ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أنه نظرًا لأن نزوح الجريمة يمكن أن يحدث بأشكال مختلفة ، فمن الصعب للغاية تقديم دليل قاطع على أنه محدود للغاية بعد التدخل (كلارك و وايزبورد 1994). وفي حين لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن فعالية تدابير التدخل في خفض معدلات الجريمة بشكل عام ، فمن الممكن تمامًا ، على الأقل من الناحية النظرية ، أن تؤدي التدخلات إلى نزوح الجريمة ونشر فوائد السيطرة عليها (جونسون وآخرون، 2014).

الخاتمة

من الواضح أن البحث في الأنماط المكانية للجريمة قد حظي باهتمام كبير في العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية . وتتضح التطورات من منظور نظري ، وكيف يمكننا فهم أحداث الجريمة والوقاية منها ومكافحتها بشكل أفضل ، ومن حيث البحث التجريبي الذي أُجري لاختبار صحة هذه النظريات . وقد تناول هذا الاتجاه

الكثير من الأسئلة الملحة مع بعض تفسيراتٌ مُثيرةٌ للاهتمام حول أسباب وقوع الجرائم ، ومكانها ، وتوقيتها ، وكيفية حدوثها . ومع استمرار ظهور أدلةٍ جديدةٍ تُثير أسئلةً جديدة ، ما تزال هناك حاجةٌ إلى الكثير من البحث لتقديم المزيد من الإجابات (وارتيل وغالاغر، ٢٠١٢). ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أن ٦٦ مساهمةٍ في هذا المجال من البحث ركزت بشكلٍ كبير على المدن الأوروبية – الأمريكية ، مع اهتمامٍ ضئيلٍ جدًا بالدول النامية ، وخاصةً دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . وبالطبع ، يعود هذا الاتجاه إلى أسبابٍ واضحة ، أحدها توافر البيانات المناسبة (ينظر: إغبينوفيا، ١٩٨٩؛ آرثر، ١٩٩٤؛ أبياهين جيامفي، ١٩٩٩؛ موشانغا، ٢٠٠٤؛ سايدبوتوم، ٢٠١٣).

مع تزايد توافر البيانات تدريجيًا في بعض البلدان ، بدأت الأنماط المكانية للجريمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تجذب اهتمامًا بحثيًا . على سبيل المثال ، استخدام الشرطة البيانات المسجلة (1980-1996)، طبّقت أطروحة الدكتوراه التي أجراها جوزيف أبياهين-جيامفي مناهج علم الجريمة البيئي لدراسة البيئة المكانية لستة أنواع من الجرائم في غانا (ينظر أبياهين-جيامفي (1999). على الرغم من أن معظم التحليلات المقدمة في هذا العمل وصفية - لم تُجرَ أي اختبارات إحصائية - إلا أن النتائج تشير إلى أن الجريمة موزعة بشكل غير متساوٍ عبر مناطق غانا . وبالنظر إلى أنماط السفر إلى الجريمة في مدينة أكرا ، كشفت الدراسة أيضًا أن اللصوص المشتبه بهم يعيشون في أحياء فقيرة لكنهم يسافرون إلى أحياء أكثر ثراءً لارتكاب جرائم السطو (ينظر أيضًا أبياهين-جيامفي، 2003).

كما استخدمت دراسات أخرى أجريت في غانا منهج علم الجريمة البيئي لتقديم رؤى حول أنماط الجريمة الحضرية . على سبيل المثال ، وجد أووسو وآخرون (2015) مؤخرًا أن ارتفاع معدلات الجريمة في مدينة أكرا أدى إلى اعتماد تدابير لتشديد الأهداف (مثل استخدام نوافذ مقاومة للسرقة ، وجدران عالية ، وأبواب أمنية ، وما إلى ذلك). ومع ذلك ، فإن الاستجابة للجريمة من خلال هذه التدابير في سياق غانا كان لها تأثير محدود على معدلات الجريمة في المجتمعات ، وعلى المدى الطويل ، تميل إلى إضعاف التماسك الاجتماعي . في عمل دكتوراه آخر يتعلق بالأنماط المكانية للجريمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، استخدم سايدبوتوم (2013) إطار علم الجريمة البيئي لاستكشاف ما إذا كانت نظريات فرصة الجريمة يمكن أن تفسر أنماط الإيذاء في ملاوي . استخدمت هذه الدراسة بيانات من المسح الأسري المتكامل في ملاوي 2005-2004 ، وتحديدًا ، لاستكشاف أنماط سرقة الماشية ، والسطو على المنازل (بما في ذلك تكرار وقوع ضحايا للسطو)، والاعتداء . (بما في ذلك الإبلاغ عن الاعتداء للشرطة). خلص المؤلف إلى أن "نظريات الفرصة للضحية قد تجاوزت السياقات الغربية التي صُنعت فيها واختُبرت ، مع ما يترتب على ذلك من آثار على منع الجريمة" (سايدبوتوم، ٢٠١٣: ٢٧٢).

في حين أن أبحاث علم الجريمة البيئية المتعلقة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نادرة بشكل ملحوظ ، يتضح من الأمثلة المذكورة أعلاه أن جهودًا بُذلت لفهم أنماط الجريمة الحضرية في مثل هذه السياقات . على الرغم من أن نتائج الدراسات المذكورة أعلاه ما تزال صالحة ، إلا أن تحليلاتها اقتصرت على مجالات بحثية محددة نظرًا لتوافر بيانات مفصلة على نطاق جغرافي دقيق تتعلق بحالة البيئة المبنية . لذا ، يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة في توسيع نطاق هذه الأعمال القائمة . وتتناول الدراسة الفائدة المحتملة للنظريات الأوروبية -الأمريكية السائدة في مجال الجريمة - وتحديدًا قانون تركيز الجريمة في الأماكن (فايسبورد، 2015) ، ونظرية التفكك الاجتماعي ، ونظريات الفرصة - في تفسير الأنماط المكانية للجريمة في مدينة كادونا بنيجيريا ، الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

ويتيح التطبيق الثقافي لهذه النظريات فرصة لاختبار مدى قابليتها للتطبيق في سياقات أخرى . ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز في تطوير النظريات المتعلقة بالأنماط المكانية للجريمة ، والتي وُضعت إلى حد كبير استنادًا إلى تجارب المدن في الدول المتقدمة . بناءً على ذلك ، يُمكن وضع الافتراضات النظرية لهذه النظريات في سياقها لتعكس الظروف المحلية لبيئات مثل نيجيري ا. سيساعد هذا في وضع افتراضات مدروسة ، لا سيما فيما يتعلق بصياغة أسئلة البحث الرئيسية ، واختبار الفرضيات ، وإجراء تحليل وتقييم دقيقين .